

2.2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk): تعرف مخاطرة السيولة بطرق مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها احتمال عدم قدرة البنك على الايفاء بالتزاماته المالية الجارية (الدائمة) عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها. وهناك معنى آخر شائع لمخاطرة السيولة وهي أن قيم الموجودات قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج. ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي الوسيلة التي يضمن البنك بواسطتها دفع ما يستحق عليه في الوقت المحدد. ويتم تحقيق هذا عادة عن طريق مزج وتنوع قاعدة الموجودات، وحياسة موجودات سائلة قابلة للبيع فورا، وإدارة استحقاقات الموجودات والالتزامات، والاقتراض من السوق البنكية.

وتنشأ مخاطر السيولة في البنوك التجارية من احتمالين رئيسيين؛ يكمن الأول في احتمال عدم قدرة البنك على تسهيل الموجودات (أي سرعة تحويل الموجودات قصيرة الأجل إلى نقد وبأقل خسارة) و/أو عدم القدرة على الحصول على أموال (موارد نقدية) كافية من مقرضين جدد. وهذا ما يعرف بـ "مخاطرة سيولة الأموال Funding Liquidity Risk". أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم قدرة البنك على إزالة أو تعديل التعرضات الخاصة (Specific Exposures) بسهولة وبدون خسائر كبيرة بسبب عدم كفاية عمق السوق (Market Depth) التي تعرف بـ "مخاطرة سيولة السوق".

تتفاقم مخاطرة السيولة عندما لا يستطيع البنك الوفاء بالتزاماته المالية سواء كانت في صورة منح قروض جديدة أو مقابلة السحوبات من الودائع، وبالمقابل عدم قدرته في الوصول إلى مصادر نقدية جديدة (فعلية أو محتملة) للسيولة، الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاية السيولة (Indequate). ومن الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة البنك المالية وفقدانه العديد من زبائنه وتحويلهم إلى البنوك المنافسة الأخرى ومن ثم الحاق الخسائر بالمالكين (المساهمين). وإذا ما تواصل العجز النقدي للبنك فإن ذلك يقود إلى مسارعة المودعين لسحب ودائعهم، ومن ثم انهيار البنك.

ومن هذا المنطلق فإن مخاطرة السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة لتلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرصة الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسهيل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات اضافية. وتحاول البنوك لغرض معالجة النقص في السيولة التحول نحو الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل مرتفعة السيولة منخفضة العائد. وهكذا فإن نسبة السيولة المرتفعة تشير إلى مخاطر أقل، ولكن يقابلها عائد أقل ومن ثم فإن زيادة معدل السيولة (Liquidity Ratio) للبنك يعني قلة المخاطرة البنكية والعائد البنكي.

من إعداد: الدكتور حريد رامي - جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

أما أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في البنوك التجارية فهي: أولاً، مخاطر السيولة= إجمالي القروض/إجمالي الموجودات (يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة)؛ ثانياً، مخاطر السيولة= إجمالي القروض/إجمالي الودائع (يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة، وعلى صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة البنك إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة).

3.2. مخاطر السوق (Interest Rate Risk): بشكل عام وللاغراض الإشرافية، فإنه يتم اعتماد التعريف التالي لمخاطر السوق من لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS): "تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسائر الناشئة عن تحركات أسعار السوق". ومع ذلك، نظراً لأن مفهوم خطر السوق متعدد الأوجه، يمكن أن تؤكد التعريفات عبر المؤسسات التنظيمية على الجوانب المختلفة للمخاطر المذكورة. على سبيل المثال، يحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) مخاطر السوق على النحو التالي: "مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة عن تحركات أسعار السوق".

تستند مخاطر السوق، على سبيل المثال لا الحصر، على تقدير عوامل التقييم التالية:

- حساسية أرباح المؤسسة المالية أو القيمة الاقتصادية لرأس مالها للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار السلع الأساسية أو أسعار الأسهم.
 - قدرة الإدارة على تحديد التعرض لمخاطر السوق وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها بالنظر إلى حجم المؤسسة المالية وتعقيدها وسمات الخطر الخاصة بها (Risk Profile).
- يُعرّف بشكل عام بما يلي كمحركات رئيسية لمخاطر السوق:

1.3.2. خطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk): مخاطرة أسعار الفائدة هي احتمال حدوث خسائر في المراكز داخل أو خارج الميزانية العمومية من التغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة. وبالنسبة لمعظم البنوك، فإن هذا النوع من المخاطر هو الأكثر أهمية ضمن مخاطر السوق، وتعد من أشد المخاطر التي تواجهها البنوك والأسواق المالية بشكل عام، وذلك لارتباط أسعار الفائدة بكل الأدوات المالية تقريباً كالسندات، وشهادات الإيداع، وأذونات الخزينة، والمشتقات المالية بأنواعها، وأدوات الدين الحكومية وغيرها. كما أن معظم المعاملات المالية الأخرى تتم بناء على معدلات (معدل عائد، تكلفة) مرتبطة تماماً بأسعار الفائدة (كالقروض والاعتمادات...).

من إعداد: الدكتور حريد رامي - جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

ولتوضيح ذلك، سنفترض أن لدى البنك مثلا محفظة قدرها 100 مليون دولار قروض بسعر فائدة 6%. يقوم البنك بتمويل محفظته عن طريق الاقتراض. من الواضح أن إيرادات البنك ستتأثر بناء على سعر فائدة الاقتراض، فإن كانت أكبر من سعر فائدة الاقتراض (6%) حقق البنك خسارة مؤكدة.

وممكن الخطر في أسعار الفائدة هو عدم القدرة على التحكم في تقلباتها المفاجئة، إذ يؤدي إلى اختلاف معدلات العائد المتوقع عن معدلات العائد الفعلي، ومخاطر أسعار الفائدة ممكنة في الحالتين: الارتفاع والانخفاض. ففي حالة الارتفاع قد يؤدي ذلك إلى عجز المقترضين عن السداد، يليها انخفاض أرباح البنك والعمل على تكوين مخصصات مقابلة للديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها، كما يؤدي إلى عدم تداول السندات ذات سعر الفائدة الأقل، وهبوط أسعار الأسهم (العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الأسهم علاقة عكسية). أما انخفاض أسعار الفائدة، فإنه يؤدي إلى بطء دوران إيداعات البنوك... وتعظم المخاطر حينما تواجه البنوك مثل هذه التقلبات في فترات زمنية متقاربة، حيث إن السوق المالي لن يستقر على حال أبدا.

عموما تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق، وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، لاعتماد قيمة الكثير من الموجودات والمطلوبات على قيمة سعر الفائدة السائد في السوق [قمن جانب الأصول (الموجودات)، نجد الاستثمارات المالية لمنشآت الأعمال والمحفظة التجارية والمصرفية للبنوك كلها تتأثر بأسعار الفائدة، أما من جهة الخصوم (المطلوبات)، فالديون بأنواعها (قصيرة وطويلة وسندات) والأسهم الممتازة بالنسبة لمنشآت الأعمال والديون والودائع بأنواعها كلها تتأثر بأسعار الفائدة]. وتعتبر مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، ومن أكثرها تعقيدا خاصة في حالة عدم توافر أنظمة معلومات يستطيع البنك من خلالها معرفة معدلات العائد على موجوداته، ومعدلات تكلفة مطلوباته، ومقدار الفجوة بين الموجودات والمطلوبات عند إعادة التسعير (نتيجة تغير أسعار الفائدة). وتظهر مخاطر أسعار الفائدة في اتجاهين هما:

- التغيرات في أسعار الفائدة في السوق النقدي والتمثلة في العائد على استعمال الأموال، وعملاء هذا السوق هم المقرضون والمقترضون.

- التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات والتمثلة في العائد على استثمار وبيع العملات الأجنبية، وعملاء هذا السوق هم المشترون والبائعون.

إن جميع أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك صارت تدور في فلك مخاطر سعر الفائدة، فارتبطت بذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بمخاطر سعر الفائدة ارتباطا وثيقا، حتى أصبحت إدارة مخاطر سعر الفائدة صمام أمان استقرار جميع البنوك. وعدم استقرار سعر الفائدة أو العجز عن إدارته

من إعداد: الدكتور حريد رامي - جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

يؤدي في النهاية إلى صعوبة اتخاذ هذه البنوك قرارات استثمارية طويلة الأجل بثقة، كما يؤدي إلى حقن الأسواق المالية بكثير من الشكوك، وإلى تفضيل البنوك القروض قصيرة الأجل على حساب القروض طويلة الأجل.

2.3.2. مخاطر أسعار السلع (Interest Rate Risk): تعتبر مخاطر السلع أحد أنواع المخاطر السوقية، ويقصد بها احتمال التعرض للخسارة نتيجة التغيرات المعاكسة لأسعار السلع. وترتبط مخاطر أسعار السلع بشكل كبير بمخاطر الصرف، خاصة أن الكثير من السلع الدولية في الوقت الحالي يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي بشكل رئيسي (النفط والغاز، ومعظم المنتجات الزراعية كالبن والسكر والقمح، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة) إضافة إلى بعض العملات (اليورو مثلا)، ما يجعل تغيراتها خاضعة إلى حد كبير لتغيرات تلك العملات، ولأن البنوك تتعامل في أكثر من بلد وبأكثر من عملة، سواء اقراضا أو اقتراضا، بيعا أو شراء، فإن ذلك يعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر الأسعار معا.

3.3.2. مخاطر أسعار الأسهم (Interest Rate Risk): وما ينطبق على السلع ينطبق تماما أن مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية بشكل عام، ويضاف إليها أن مخاطر أسعار الأسهم تكون غالبا أكبر وأشد، على اعتبار أنها لا تكون فقط نتيجة عوامل تتعلق بالسوق الحقيقي (كما هو الحال مع مخاطر أسعار السلع)، بل كذلك لعوامل الأسواق المالية. فتذبذبات أسعار الأسهم قد تكون نتيجة عوامل المضاربة والغش والتدليس وغيرها... ما يجعلها أكثر خطرا. وعلى ذلك تواجه البنوك بشكل خاص مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية بشكل كبير، خاصة أنها كثيرا ما تتعامل بها أكثر من أي نوع آخر من المؤسسات (تتواجد الأسهم في الدفتر المصرفي والدفتر التجاري للبنك، ما يجعله أكثر عرضة لمخاطر أسعار الأسهم).

4.3.2. مخاطر الصرف (مخاطر العملات): تنشأ مخاطر الصرف عادة نتيجة المعاملات العادية للمؤسسة التي تتم بعملة أخرى غير العملة المحلية كالشراء من الموردين والبيع إلى العملاء بعملة ثانية، أو الدخول في مدفوعات تعاقدية بعملة أجنبية... ويؤثر تقلب أسعار الصرف على بنود الأصول والخصوم في ميزانية المؤسسة مثل حسابات الدفع والقبض المقومة بعملة أجنبية، وبالنسبة للبنوك يكون تأثير الخطر على الودائع والديون (إقراضا أو اقتراضا) بالعملات الأجنبية.

ويمكن للبنوك خفض أثار مخاطرة السوق إلى الحد الأدنى من خلال القيام باستخدام أدوات التحوط من مخاطرة أسعار الفائدة، أو مخاطرة أسعار الأسهم، أو مخاطرة أسعار الصرف، وذلك باتخاذ موقف ما في الخيارات (خيارات أسعار الفائدة، خيارات أسعار الأسهم، أسعار الصرف) والمستقبلات (خيارات أسعار الفائدة، خيارات أسعار الأسهم، أسعار الصرف)، فإذا تغيرت أسعار الفائدة أو أسعار

من إعداد: الدكتور حريد رامي - جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahrass.dz

الأسهم أو أسعار الصرف، فإن المكسب أو الخسارة لرأس المال في الأدوات التحوطية (الخيارات والمستقبلات) سيعوض المكسب أو الخسارة لرأس المال في الميزانية العمومية.

قائمة المراجع

1. صادق راشد الشمري، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
2. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
3. عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 05، 2020.
4. عيد أبو بكر ووليد السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
5. خالد أحمد على محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفجر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.
6. فاطمة سيد عبد القادر حسنين، المشتقات المالية والأزمات المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
7. الطاوس حمداوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر - حالة الجزائر، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2016.
8. عزيزة بن سميحة، الائتمان في البنوك التجارية- المخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
9. صادق راشد الشمري، ادارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
10. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
11. عادل رحال، دور الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في تحقيق الأمان المصرفي في ظل ظروف المنافسة والانفتاح الاقتصادي - دراسة حالة بعض البنوك العمومية الوطنية 2010/2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/2021.
12. محمد جاسم محمد، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.